تخفيض رسوم الترانزيت من لبنان إلى العراق بنسبة ٥٠ بالمئة

سليمان لـ«الوطن»: القرار يساعد على زيادة عدد السيارات اللبنانية التي تعبر إلى العراق عبر سورية

| جلنار العلي

أصدرت وزارة النقل يوم أمس قراراً يقضي بتخفيض رسم عبور الشاحنات من لبنان إلى العراق وبالعكس «ترانزيت» والمحملة بكل أنواع البضائع بمقدار ٥٠ بالمئة، على أن تُجري الوزارة تقييماً للجدوى الاقتصادية المحققة من ذلك بعد مضي ثلاثة أشهر من بدء التطبيق، وذلك لبيان إمكانية الإبقاء عليه أو تخفيضه أو إعادة الوضع إلى ما كان عليه.

أما بالنسبة للسيارات السورية العابرة «ترانزيت» من لبنان إلى العراق أو الأردن وبالعكس، فقد قررت الوزارة فرض رسم عليها بمعدل ٢ بالمئة، وفقاً للمعادلة: وزن السيارة القائم أو الفارغ ×المسافة المقطوعة مقدرة بالكيلومتر × ٢ بالمئة.

فيما تقرر الإبقاء على الرسوم المفروضة حالياً على السيارات العربية والأجنبية على محور الترانزيت بما يخص معبر نصيب، وكذلك على الرسوم المفروضة حالياً على السيارات العربية والأجنبية والتي مقصدها سورية وفق الاتفاقيات الموقعة.

مدير النقل الطرقي في وزارة النقل سامي سليمان، أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن رسم العبور السابق كان ١٠ بالمئة أما بعد قرار اليوم فقد أصبح ٥ بالمئة، فقد بينت الإحصائيات التي أجرتها وزارة النقل على عبور السيارات من لبنان إلى العراق عن طريق معبر البوكمال خلال ٥ سنوات، أن أكبر عدد لتلك السيارات هو ٩، فيما لم يتجاوز خلال باقي بعض السنوات السيارتين فقط، فأغلب السيارات التي كانت تخرج من لبنان وهي محملة بالمنتجات اللبنانية إلى العراق سيارات سورية على اعتبار أنها كانت معفاة من رسوم العبور في الأراضي السورية، حيث كان التاجر اللبناني يعتمد على السيارة السورية لتخفيف تكاليف العبور، فتصل منتجاته إلى الأسواق العراقية بأسعار أقل من المنتجات السورية، وهذا ما يؤدي إلى خسارة الجانب السوري لقلة تنافسية المنتجات السورية أمام اللبنانية أولاً، ولأنه كان يحرم من الاستفادة من رسوم الترانزيت.

وأضاف: «ونتيجة للرسوم المرتفعة التي كانت مفروضة على السيارات اللبنانية، اعتمد كثير من المصدرين على التصدير عبر البحر عن طريق ميناء مرسين للتخلص من رسوم الترانزيت والرسوم الكبيرة المفروضة في معبر نصيب من قبل الجانب الأردني»، مشيراً إلى أن هذه الأسباب أدت إلى تخفيض رسوم العبور أولاً وفرض رسوم على السيارات السورية ثانياً.

واعتبر سليمان أن هذا القرار سيؤدي إلى زيادة عدد السيارات اللبنانية التي تعبر إلى العراق عبر سورية مما يحقق إيرادات لخزينة الدولة، وهذا أيضاً من شأنه مساواة سعر المنتج اللبناني بالمنتج السوري عند التصدير للأسواق العراقية.

وفي سياق متصل، أكد أن وزارة النقل تواصلت مع الجانب الأردني أكثر من مرة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد ومديرية الجمارك لعقد اجتماع مشترك ولكن تعذر ذلك خلال الفترة الماضية، وحالياً تتم المخاطبة ضمن القنوات الدبلوماسية عبر وزارة الخارجية والمغتربين للعودة إلى مبدأ المعاملة بالمثل ضمن الاتفاقيات الموقعة سابقاً، بحيث تكون الرسوم ذاتها في البلدين، وذلك لإعادة الحركة وتذليل كل الصعوبات أمام الشاحنات السورية.

من جانبه، بيّن رئيس اتحاد شركات شحن البضائع الدولي صالح كيشور في تصريح لـ«الوطن» أن قرار التخفيض يخص السيارات اللبنانية المحملة بالمنتجات الزراعية اللبنانية، وذلك تجاوباً مع مطالب الجانب اللبناني من وزراء ورجال أعمال وتقديم العديد من الطلبات في السفارة السورية بلبنان لتخفيض تلك الرسوم، وبناء على ذلك جاءت التوجيهات من قبل اللجنة الاقتصادية بتحقيق مطالبهم.

وتابع: «أصرت وزارة المالية على فرض رسوم على السيارات السورية القادمة من لبنان إلى العراق أو الأردن وبالعكس بمعدل ٢ بالمئة، بعد أن كانت معفاة بالكامل دعماً للأسطول السوري المظلوم من قبل الدول المجاورة كلبنان والأردن على الرغم من أن سورية لا تعامل بالمثل في هذا الجانب».

وأشار كيشور إلى مشكلة ما تزال قائمة بالنسبة للسيارات السورية عند معبر نصيب، إذ تبقى السيارات في طابور الانتظار لمدة تصل إلى عشرة أيام نتيجة الإجراءات المعسرة من قبل الجانب الأردني، وهذا ما يؤدي إلى تخريب البضائع وخسارة المصدّر السوري.

الزراعة تتوقع ٧٤٠ ألف طن زيتون

جوهر لـ«الوطن»: من المستبعد ارتفاع أسعار الزيت ولدينا فائض للتصدير الموسم القادم

| رامز محفوظ

قدرت مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة عبير جوهر في تصريح لـ«الوطن» أن إنتاج الزيتون في سورية خلال الموسم القادم أولي بنحو ٧٤٠٢٨٠ طناً أي بزيادة تقرب من ٦ بالمئة عن الموسم الفائت، يخصص منه نحو ١٤٨٠٥٥ طن لتصنيع زيتون المائدة والجزء الأكبر والذي قدر بحوالي ٥٩٢٢٢٤ طناً يوجه للعصر وإنتاج زيت الزيتون، والذي من المتوقع أن ينتج عنه نحو ٩٤٧٥٤ طن زيت زيتون.

وأضافت جوهر: إنه بالنسبة للمناطق الآمنة تشير التقديرات الأولية لإنتاج الزيتون في هذه المناطق إلى زيادة في الإنتاج تقدر بحوالي ١١ بالمئة عن الموسم الفائت، حيث قدر إنتاج الزيتون فيها بحوالي ٤٢٩٨٦٥,٥ أطنان أي بحدود ٥٨ بالمئة من إجمالي الإنتاج الكلي في سورية، والذي يتوقع أن ينتج عنه كمية من الزيت تقدر بحوالي ٥٥٠٠٤ أطنان أي بزيادة ٦٠٠٠ طن عن الموسم الفائت، مشيرة إلى أن أعلى إنتاج هذا الموسم في المناطق الآمنة قدر في محافظة حماة والذي من المتوقع أن يصل إلى ٩١٩٨٥ طناً.

وحول أسعار زيت الزيتون للموسم القادم استبعدت مديرة مكتب الزيتون أن ترتفع أسعارها أكثر من السعر الحالي المتداول في الأسواق. ومن المتوقع أن تكون مستقرة وأن تتم المحافظة على السعر الحالي باعتبار أن السعر الحالي هو السعر الحقيقي الذي يحقق من خلاله المزارع ربحاً ويغطي تكاليف الإنتاج بشكل جيد وهو مناسب كي يستطيع الزيت السوري المنافسة في الأسواق العالمية.

وقالت: إن تصدير زيت الزيتون محكوم باشتراطات معينة والهدف من اعتماد هذه الاشتراطات عدم تأثير عملية التصدير على الأسواق المحلية، مشيرة إلى أن إنتاج زيت الزيتون كافٍ وهناك فائض للتصدير للموسم القادم.

وبيّنت بأن وزارة الزراعة تعمل على زيادة الإنتاج من خلال تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة في حقول الزيتون وتطبيق دليل عمل معاصر الزيتون من أجل تحسين جودة الإنتاج وهذه الممارسات يتم تعميمها من خلال دوائر الإرشاد الزراعي في المحافظات والوحدات الإرشادية، حيث يتم نقل هذه المعلومات وآلية تطبيقها إلى المزارعين بهدف الوصول إلى أعلى إنتاج وأفضل جودة.

ولفتت إلى أن مكتب الزيتون يقوم بمتابعة الإنتاج في كامل المحافظات السورية وتحديد واقع الإنتاج ويعمل على حل المشاكل والصعوبات التي تعترض عمليات الإنتاج ومتابعة الحالة الصحية لأشجار الزيتون بالتعاون مع الدوائر الأخرى، موضحة بأن وزارة الزراعة تعمل بالتعاون مع المنظمات ومراكز الأبحاث الدولية على تنفيذ برامج ومشاريع تزيد من إنتاجية الزيتون وتحسن من وضع مزارعي الزيتون في سورية.

وأشارت إلى أن وزارة الزراعة قامت بمتابعة واقع التغيرات المناخية وتأثيرها على إنتاجية الزيتون ومشكلة تأثير التغيرات المناخية على الإنتاج هي مشكلة عالمية وليست في سورية فقط، موضحة بأنه نتيجة المخزون الوراثي الواسع من أصناف الزيتون في سورية فإنها تمتلك أصنافاً أثبتت تحملها للتغيرات المناخية وتكيفها مع الظروف المناخية الصعبة واستدامتها في إنتاج الزيتون وهذه الأصناف تعمل وزارة الزراعة على زيادة مساحة انتشارها، مشيرة إلى أنه لكل منطقة أصناف محددة من الزيتون لكن ليس من الضرورة أن يكون الصنف السائد في منطقة ما هو الملائم للمنطقة من حيث الإنتاجية ومقاومة الأمراض مثل صنف الدعيبلي المنتشر في طرطوس على سبيل المثال، وفي هذه الحالة يفضل استبداله بأصناف أخرى أكثر تحملاً للأمراض وذات إنتاجية عالية ومستدامة وقليلة المعاملة، لافتة إلى أن وزارة الزراعة اعتمدت أصنافاً بديلة لزيادة الإنتاجية بناء على نتائج البحوث العملية الزراعية وهي أصناف السكري والعيروني وحالياً يتم تقييم أصناف أخرى ممكن أن تكون ذات إنتاجية عالية وتتحمل الإصابة للأمراض وهذه الأصناف رصدها المكتب خلال جولاته على حقول الزيتون، مبينة بأن تقديم الخدمات الزراعية بشكل صحيح يحسن من إنتاجية هذه الأصناف ويزيد من تحملها للإصابة بالأمراض والحشرات وتصبح أكثر قدرة على مواجهة التغيرات المناخية.

نقص (الرزم النقدية) في بعض المصارف ومكاتب الحوالات.. هل هي سرقة أم خطأ؟

المركزي لـ«الوطن»: اشترطنا توفر عدادات وكاميرات واستقبال الشكاوى ومعالجتها

| عبد الهادي شباط

قبل عامين أشارت «الوطن» لحدوث بعض التجاوزات في المصارف الحكومية عبر تسليم مبالغ مالية (رزمة نقدية) ناقصة لعملاء لديها وكانت التبريرات في حينها أنها حالات فردية يتم ضبطها ولا يمكن التوسع في الحديث عنها.. اليوم وبعد أكثر من عامين على ذلك يرى العديد من المتعاملين مع المصارف الحكومية وبعض شركات الحوالات المالية أنها تحولت لظاهرة وأنها ليست حوادث فردية كما كان يسميها بعض العاملين في القطاع المصرفي الحكومي، وإن سلمنا أنها كانت حوادث فردية فإن ذلك يفيد بعدم وجود إجراءات جدية في محاسبة مثل هذه الحوادث ما سمح بتوسعها وتحولها إلى ظاهرة.

العديد تواصلوا مع «الوطن» وآخرون كتبوا عبر حساباتهم الشخصية على (الفيس بوك) أن النقص يحدث في الرزم المالية التي يفترض أن تكون (معدودة) وجاهزة قبل تسليمها للزبون لكن الكثير من الأشخاص كان يكتشف بعد أن يغادر المصرف أو مكتب شركة الحوالات أن هذه الرزم ناقصة.

ومن الحالات التي وصلت أن مواطنة استملت حوالة من أحد مكاتب شركات الحوالات بريف دمشق وكان قيمة الحوالة ٥ ملايين ليرة تم استلامها على شكل رزم وكان من المستحيل عدها بسبب الازدحام وعدم توفر عدادات في المكتب وكان جزء من الرزم من فئة ٥٠٠ ليرة معظمها تعرض لتلف جزئي، لتتكشف بعد مغادرة مكتب الحوالات أن الرزم كانت ناقصة أكثر من ٦٠ ألف ليرة.

وهي حالة تشابهها الكثير من الحالات في مكاتب الحوالات والمصارف الحكومية ولا نريد أن نسمي مصارف بعينها حتى إن الأمر وصل أنه في التعاملات النقدية بين المصارف الحكومية نفسها يتم اكتشاف نقص في المبالغ (الرزم النقدية)، وفي بعض الحالات كان الأمر يطول المتعاملين من مؤسسات ما كان يكلفهم ترميم النقص من حسابهم الخاص.

اعتبر بعض العاملين في المصارف أنها ناتجة عن سحب بعض الأوراق النقدية من (الرزم) وبطريقة احترافية يتم سحب عدة ورقات من كل رزمة وحتى في الحالات التي تكون فيها بعض الرزم مغلقة يتم سحب العقوبات في مثل هذه المخالفات لحد إلزام العامل بدفع مبالغ السرقات التي نفذها وصرفه من الخدمة.

وفي تواصل مع البنك المركزي لتوضيح التوافق عليه بين العامل والمدير أو رئيسه المباشر في العمل.

وكان أحد العاملين في مصرف حكومي أكد لـ«الوطن» عن ورود شكاوى يومية من المواطنين تتعلق بنقص المبالغ (الرزم النقدية) التي يستلمونها من فروع المصرف وعدم استجابة الموظفين عند مراجعتهم بذلك وأن هناك بعض العقوبات صدرت بحق بعض العاملين الذين ثبت ارتكابهم مثل هذه التجاوزات والسرقات لكنه يوضح أن العقوبات لم تكن في معظمها رادعة وعبارة عن نقل الموظف لمكان آخر وربما بعد حين وفترة من الزمن يعود لمكانه في حين تصل العقوبات في مثل هذه المخالفات لحد إلزام العامل بدفع مبالغ السرقات التي نفذها وصرفه من الخدمة.

المسألة ودور المركزي في الرقابة والإشراف أوضح في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه في إطار معالجة الاستفسارات الواردة حول آلية تسليم مبالغ الحوالات المستحقة عن طريق شركات الحوالات المرخصة واحتمالية وجود نقص في المبالغ المسلمة ناتجة عن تسليم الشركات لمبالغ الحوالات بشكل رزم دون القيام بعدها أصولاً، أو تسليم جزء أو كامل مبلغ الحوالة على شكل فئات نقدية من فئة ٥٠٠ أو ١٠٠٠ ليرة سورية، فإن مجلس النقد والتسليف وبموجب قراره رقم (١٦/م. ن) تاريخ ٢٠٢٤/٠١/٣٠ ألزم شركات الحوالات المالية الداخلية اتباع مجموعة من الضوابط يتوجب على هذه الشركات التقيد بها ومنها: توفير المعدات اللوجستية اللازمة لتنفيذ الحوالات وفق الآتي: (توفير شاشات عرض مرتبطة بعدادات أمناء الصناديق يمكن مشاهدتها من قبل الزبون - تخصيص مكان في كل فرع من فروع الشركات مجهز بآلية عد ونظام مراقبة بهدف عدّ المبالغ المسلمة للزبائن /في حال الرغبة/- وضع إعلان واضح يبين إمكانية عدّ الدفعة المسلمة للزبون- وضع صندوق للشكاوى إضافة لرقم هاتف في حال وجود ملاحظات لدى المتعاملين- توفير أجهزة كشف العملة المزورة في مقر الشركة وكافة فروعها).

أما بخصوص تسليم عملات محددة من الشركات لمبالغ الحوالات فنبين بأن كل الأوراق النقدية السورية الموضوعة في التداول هي عملات وطنية تحمل صفة التداول النقدي وقوة إبرائية غير محددة لتسديد جميع الديون العامة والخاصة بناء على أحكام قانون النقد الأساسي رقم /٢٣/ لعام ٢٠٠٢.

وختاماً نؤكد أن مصرف سورية المركزي نشر عدة مرات وعبر موقعه الرسمي آلية استقبال شكاوى المتعاملين (أشخاص طبيعيين- اعتباريين) على المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته وإشرافه، حيث يولي المصرف تلك الشكاوى الأهمية الكبرى وتوجد دائرة مختصة ضمن أقسام مفوضية الحكومة لدى المصارف تُعنى باستقبال ومعالجة تلك الشكاوى، ونشير إلى إمكانية تقديم الشكوى مباشرة إلى ديوان مصرف سورية المركزي وفق النموذج المعتمد أو عبر الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي وذلك في حال عدم تجاوب أو عدم معالجة المؤسسة المالية للشكوى المقدمة إليها أولاً بالشكل المطلوب.

المصارف تعمل بعقلية الجباية وتدرس تحصيل القروض لا كيفية استثمارها!

خبير اقتصادي: لا يمكن النهوض اقتصادياً إلا بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

| السويداء -عبير صيموعة

أكد الخبير الاقتصادي ورئيس نقابة السويداء للمهن المالية والمحاسبة طارق حمزة لـ«الوطن» أنه لا يمكن النهوض اقتصادياً في ظل الظروف التي تمر بها البلاد، إلا بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل القطاعات وأهمها الصناعي.

ورأى حمزة أن سعر الصرف من الأجدى أن يتم ضبطه عن طريق زيادة الإنتاج أفضل من محاولة ضبطه عبر إجراءات التقيد المالية والنقدية، مضيفاً: هو لن يتوازن إن لم يكن هناك إنتاج الذي لن يأتي إلا بدعم الصناعة، فنحن الآن بحاجة إلى دعم هذا القطاع وتشغيل المعامل التي توقفت نتيجة الحرب، مشدداً على ضرورة أن يكون دعم هذه المشروعات من أولويات الحكومة والفريق الاقتصادي بما يؤمن الاحتياج المحلي والعودة للتصدير الذي يؤمن القطع الأجنبي والمساهمة في توازن سعر الصرف، والعمل على التحول من كوننا بلداً مستورداً لأغلب الاحتياجات إلى بلد مصدر لكثير منها.

حمزة اتهم الفريق الاقتصادي بالتقصير في هذا الموضوع، كما اتهم المصارف بأنها تعمل بعقلية الجباية لا بعقل تنموي استثماري تصنع الدخل وترتقي بالقطاعات كلها بما يضمن التنمية الاقتصادية بكل الجوانب.

ووصف حمزة واقع القطاع الصناعي حالياً بالهزيل وأنه يحتاج إلى دعم حقيقي لا يتحقق بقروض متواضعة لا تبني مشروعات وتثمر إنتاجاً، معتبراً أن الصناعي والحرفي وحتى المستثمر يصطدم بحجم تمويل لا يتلاءم مع متطلبات مشروعه ما يجعل القرض دون جدوى في وقت يجب فيه على أي مصرف أن يمول ٥٠ بالمئة من الاستثمار على أقل تقدير للوصول إلى الطاقة الإنتاجية المرجوة.

ورأى أنه في حال بقيت المصارف مرتبطة بوزارة المالية فإنها سوف تستمر بعقلية الجباية لأنها تعمل على آلية كيفية تحصيل القروض قبل منحها من دون التفكير بكيفية استثمارها وإيجاد فرص عمل وتحويل البلد إلى بلد منتج.

بدوره رئيس الاتحاد العام للحرفيين ناجي الحضوة شدد في حديثه لـ«الوطن» على ضرورة تقديم القطاع المصرفي الدعم الكامل للحرفيين والصناعيين بما يضمن استمرار عجلة الإنتاج بما يدعم الاقتصاد الوطنيين، معتبراً أن القانون رقم ٨ المحدث لمصارف التمويل الأصغر كان له أثر إيجابي، ولكن نسبة الفوائد المرتفعة جداً والتي تراوحت بين ١٨ و٢٠ حالت دون تحقيق النتيجة المطلوبة على الوجه الأمثل ما يفرض الحاجة الماسة لتخفيض الفوائد بالضرورة، علماً أن المرسوم الأخير أعفى مصارف التمويل الأصغر من كل العمولات وساهم بتخفيض الفوائد بنسبة ٤ بالمئة تقريباً.

> الحضوة: ارتفاع الفوائد حرم المشروعات من القروض

ولفت إلى أن القانون شجع الاتحاد على المطالبة بتخفيض الضرائب على المنشآت الحرفية في كل المصارف وليس فقط ضمن مصارف التمويل الأصغر وخاصة المصرف الصناعي لأن تخفيض الضرائب يؤدي إلى ديمومة واستمرارية عمل تلك المنشآت، كما أن هذه الديمومة تعطي غزارة في الإنتاج.

وأشار إلى ضرورة تخفيض الضريبة بما يؤمن سلعة إضافية تدخل السوق، ويدعم توفير القطع الأجنبي وتحسين الدخل وأي خلل بأي جزئية يؤثر في الحلقة كاملة.